الأمم المتحدة

A/61/67–E/2006/13

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 May 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٣٩ من القائمة الأولية*
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت**
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

مذكرة من الأمين العام

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في قراره ٢٠٠٥/٥١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، عن طريق المجلس، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. كما طلبت الجمعية، في قرارها ٦٠/١٨٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها الحادية الستين. والتقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) مقدم استجابة لهذين القرارين.

---

* A/61/50.

** E/2006/100.

240506 230506 06-33841 (A)

المرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل*

موجز

ما زال احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية سببا في تفاقم حدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها الفلسطينيون. ويواصل الجيش الإسرائيلي، متذرعا بالحق في الدفاع عن النفس، شن عمليات عسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة يلجأ خلالها في أغلب الأحيان إلى الاحتجاز التعسفي والاستخدام غير المتناسب للقوة وهدم المنازل وفرض قيود قاسية على الحركة واتباع سياسات الإغلاق.

وما زال نظام الإغلاق الإسرائيلي يشكل سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية اللذين تعيشهما الأرض الفلسطينية المحتلة، ويحد من قدرة الفلسطينيين على الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل ووصولهم إلى الأسواق والشبكات الاجتماعية والدينية. كما تعوق القيود الإسرائيلية وصول الخدمات الإنسانية إلى الأرض المحتلة. وتكبدت الأونروا وحدها خسائر تفوق ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥.

ورغم نمو الناتج المحلي الفلسطيني في عام ٢٠٠٥ بنسبة تناهز ٦ في المائة، فإن المؤشرات الاقتصادية لا تزال تنم عن اتجاهات سلبية. فمعدلا البطالة والفقر ما زالا مرتفعين إذ يُقدَّران بنسبة ٢٣ في المائة و٦٢ في المائة على التوالي.

* تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تنوه مع التقدير بالمساهمات الموضوعية المقدمة من جانب كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتسارعت خلال عام ٢٠٠٥ وتيرة مصادرة إسرائيل للأراضي والموارد المائية الفلسطينية لصالح المستوطنات، وتشييدها للحاجز في الضفة الغربية. إلا أن المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وتشييد الحاجز في الأرض الفلسطينية المحتلة، تتعارض مع اتفاقية جنيف وغير ذلك من معايير القانون الدولي، وتعزل القدس الشرقية المحتلة، وتقسم الضفة الغربية إلى شطرين وتسبب انكماشا للحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية.

ويتحمل اللاجئون والنساء والأطفال العبء الأكبر من هذه التدابير. فسوء التغذية وغيره من المشاكل الصحية يصيب عددا متزايدا من الفلسطينيين في وقت تقلصت سبل وصولهم إلى الخدمات التي يحتاجون إليها. كما يعاني ٣٥٠ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر من سوء التغذية المزمن.

أولا – مقدمة

١ - أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٥/٥١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ على أهمية إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وكذلك على الامتثال للاتفاقات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني. وفي القرار نفسه أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[1] على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛ وشدد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع في هذه الأرض، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية والخروج منها، وحرية الانتقال إلى العالم الخارجي ومنه؛ وشدد أيضا على أن الجدار الذي تشيده إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، مخالف للقانون الدولي ويضعف بشدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ودعا، في هذا الصدد، إلى الامتثال التام للالتزامات القانونية المشار إليها في الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273 و Corr.1). وفي قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٥. وأكد القرار من جديد الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في جميع مواردهم الطبيعية والاقتصادية، وطالب إسرائيلَ، السلطة القائمة بالاحتلال، بعدم استغلال هذه الموارد أو تعريضها للخطر أو التسبب في فقدانها أو استنفادها؛ وأكد من جديد أيضا أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير شرعية وتشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

---

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

٢ - وفي القرار ١٨٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أعادت الجمعية العامة تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه؛ وطالبت إسرائيلَ، السلطة القائمة بالاحتلال، بألا تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو تتلفها، أو تتسبب في فقدانها أو استنفادها، أو تعريضها للخطر؛ واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو فقدانها أو استنفادها أو تعريضها للخطر بأي شكل من الأشكال، بسبب التدابير والإجراءات غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطالبت الجمعية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف تشييدها للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لأنه يتعارض والقانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني من موارده الطبيعية، ودعت، في هذا الصدد، إلى الامتثال الكامل للالتزامات القانونية النصوص عليها في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وفي قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٥. وطالبت الجمعية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن إلقاء جميع أنواع النفايات، بما في ذلك النفايات الكيميائية والنفايات النووية الخطيرة غير المعالجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، والتي تشكِّل خطرا جسيما على مواردهما الطبيعية، لا سيما الموارد من المياه والأراضي، وتهدد البيئة وتعرِّض صحة السكان المدنيين للخطر. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

ثانيا - الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس

الوفيات والإصابات

٣ - في عام ٢٠٠٥، سُجلت ١٨٠ حالة وفاة و١ ٥٥٤ إصابة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فسُجلت ٩٩ حالة وفاة و٢٦٦ إصابة بين الفلسطينيين. وكان أربعة من القتلى وتسعة من الجرحى من تلاميذ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ووقعت إحدى حالات الوفاة بينما كان التلميذ داخل قاعة الدراسة[٢]. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أصيب نحو ٥٠ طفلا

(٢) مساهمة الأونروا في التقرير، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦، المشار إليها لاحقا بمساهمة من الأونروا، والتي أضيفت إليها الوفيات لدى الفلسطينيين المسجلة بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦، في ”Update on Humanitarian Situation in Occupied Palestinian Territory (OPT)“ الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ على الموقع: http://www.palestine-pmc.com/details.asp?cat=3&id=1030.

فلسطينيا بجروح وتوفي ١١ جراء الصراع[٣]. والإصابات في صفوف المدنيين ناجمة بشكل رئيسي عن الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي.

٤ - وواصلت القوات الإسرائيلية ممارسة أعمال القتل الخارجة عن القانون في حق فلسطينيين يشتبه بتورطهم في شن هجمات مسلحة ضد إسرائيليين. وأفادت المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان أن الهجمات التي وقعت بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أدت إلى مصرع ٣٤ من المشتبه في كونهم مقاتلين و ١٣ من عابري السبيل. وأفادت المجموعة كذلك أن المستوطنين الإسرائيليين قتلوا خلال الفترة نفسها تسعة فلسطينيين دون اللجوء إلى الانتصاف للضحايا أو تحميل المرتكبين التبعات القضائية المترتبة على عملهم. وسجل الإسرائيليون ثماني حالات وفاة تسبب بها مقاتلون فلسطينيون[٤].

٥ - وأهاب الأمين العام مرارا بجميع الأطراف في الصراع الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي ولا سيما كفالة حماية السكان المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين (انظر SG/SM/10358).

عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية

٦ - لا يزال أكثر من ٩ ٠٠٠ سجين سياسي فلسطيني قابعين في السجون الإسرائيلية، بينهم نحو ١٢٩ سجينة فلسطينية. وأفادت المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان في موجزها السنوي عن وجود ٧٤١ فلسطينيا بينهم ١١ امرأة قيد الاحتجاز الإداري، دون أن توجه إليهم أي تهمة أو يحاكموا وفق الأصول القانونية. ولا يزال ٧٤ محتجزا ينتظرون المحاكمة في حين صدرت أحكام في حق ٤٤ آخرين، بينهم ١٢ سجينة دون ١٨ سنة من العمر[٥]. واستنادا إلى المنظمة النسائية للسجينات السياسيات، الموجودة في إسرائيل، تُحتجز معظم السجينات السياسيات في سجن حشرون (تل موند) في حين أُبقي على بعضهن في سجن نيف تيرزا وغيره من مراكز الاعتقال. وتتميز الحياة اليومية للسجينات والظروف

---

(٣) UNICEF Humanitarian Action, Occupied Palestinian Territory, Donor Update, 8 March 2006.

(٤) المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، ''Annual Summary''، على الموقع: http://www.phrmg.org/pressrelease/2005/Januarypercent201.percent202006.htm. المجموعة منظمة فلسطينية غير حكومية.

(٥) تقرير وزارة شؤون السجناء: ''السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية''، (٢٠٠٥) (انظر ''Newsletter January 2006: Female Political Prisoners in Israeli Prisons''.

العامة في السجون بالقساوة البالغة[٦]. كما تحوي مراكز الاعتقال الإسرائيلية زهاء ٣٤٤ طفلا[٣].

٧ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ هجمت القوات الإسرائيلية على مجمَّع سجن في أريحا خاضع للسلطة الفلسطينية واعتقلت من ضمن آخرين أحمد سعدات زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتهم بضلوعه في جريمة قتل وزير إسرائيلي عام ٢٠٠١.

تشريد السكان

٨ - يشكل اللاجئون المسجلون نسبة ٢٩ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ونسبة ٧٠ في المائة من مجموع سكان قطاع غزة[٧].

٩ - وسيبقى ما لا يقل عن ٦٠ ٠٠٠ من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية المحتلة الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية، بينهم ٣ ٦٠٠ طفل في سن الالتحاق بالمدرسة، خارج ''كنف القدس'' لأن الحاجز سيحول دون وصولهم إلى الحدود البلدية لوسط المدينة[٨]. وتؤثر هذه الظاهرة أيضا في ١١ ٠٠٠ شخص لا يمكنهم فعلا الوصول إلى مصادر رزقهم في ''المنطقة المغلقة'' (غربي الحاجز) (انظر A/60/271، الفقرة ٢٠). والسكان المعوزين هم الذين نزحوا في الماضي والذين باتوا معدمين مرة أخرى. ويشكل اليوم اللاجئون البؤساء الذين لا يملكون أراضٍ عادةً ولاسيما الذين فقدوا أعمالهم الزراعية، السواد الأعظم من حالات ''الفقر المدقع'' الجديدة.

١٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ طردت القوات الإسرائيلية ٣٠٠ عائلة فلسطينية (١ ٥٠٠ شخص) وصادرت ١٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي شرقي طوباس[٩]. وفي جنوب شرق بيت لحم، طردت ستَّ عائلات وصادرت ٢٠ بئر ماء ودمرت ٢٠ حظيرة تؤوي نحو ٢٢ ٠٠٠

---

(٦) المنظمة النسائية للسجينات السياسيات، ''Newsletter January 2006: Female Political Prisoners in Israeli Prisons''، http://www.kibush.co.il/show_file.asp?num=11943.

(٧) وفقا لإحصاءات الأونروا للسكان اللاجئين في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ على الموقع: http://www.un.org/unrwa/publications/pdf/rr_countryandarea.pdf؛ تقديرات العدد الإجمالي لسكان الضفة الغربية وفقا لـ CIA Factbook، حتى عام ٢٠٠٥، على الموقع: http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/we.htm#people.

(٨) مساهمة من الأنروا ، وصحيفة هآرتز في عددها الصادر بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على الموقع: http://www.haaretz.com/hasen/spages/598249.html.

(٩) الدونم الواحد = ٠,١ هكتار.

رأس من الغنم و٥٠٠ جمل. وأمرت القوات الإسرائيلية فيما بعد مئات البدو في السواحرة الشرقية، في الوادي الأوسط، بالتخلي عن أراضٍ مساحتها ٢٥ ٠٠٠ دونم[١٠].

تدمير الممتلكات ومصادرتها

١١ - لا يقوم أي كيان تابع للأمم المتحدة بشكل منهجي برصد هدم المنازل أو مصادرة الأراضي أو تخريب الأراضي الزراعية في الضفة الغربية. إلا أن الأونروا تمكنت خلال عملها في عام ٢٠٠٥ من تسجيل قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير ما مجموعه ٢٢٤ بنية فلسطينية[١١] في الضفة الغربية وتعود ٣٩ بنية منها إلى لاجئين فلسطينيين. وتفيد أرقام أخرى عن تدمير ٢٥١ بنية حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[١٢]. أما أسباب التدمير التي قدمها الجيش الإسرائيلي فتراوحت بين عدم وجود رخصة بناء؛ أو قربها من الأجزاء المشيدة من الحاجز، أو بأن المكان هو منزل معتقلٍ فلسطيني.

١٢ - وبحسب ما تقوله الأونروا فإن من المناطق المتضررة بشكل خاص قرية بردلة في منطقة نابلس حيث دمرت قوات الأمن الإسرائيلية ١٠ بنى زراعية أفيد أنها تعود إلى ٢١٠ فلسطينيين، بينهم ٣٥ عائلة من اللاجئين المسجلين. وبالإضافة إلى ذلك نُفذ عدد من أوامر الهدم في حق أُسَر من اللاجئين الحثالين العرب في منطقة الخليل.

١٣ - ومن الأمور المهمة أيضا، صدور أمر مصادرة خمسة هكتارات في شباط/فبراير ٢٠٠٥ في مخيم شعفاط أفيد أن الغرض منه توسيع نقطة التفتيش الكائنة عند مدخل المخيم وفتح بوابة في الحاجز. وتوالى طوال عام ٢٠٠٥ صدور أوامر مصادرة أراضٍ تقع على طول الطريق المرسومة للحاجز، ملحقة الضرر بالأسر المعيشية من اللاجئين المقيمين خارج المخيمات.

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ نقل مقاولون إسرائيليون كميات ضخمة من التربة السطحية من أراضي عين البيضة إلى المستوطنات المجاورة. ومن الأعمال الأخرى التي

---

(١٠) جمال جمعة، The Eastern Wall: Closing the Circle of Our Ghettoization, Zmag، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، على الموقع: http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=107&ItemID=9398

(١١) تشمل تسمية البنية الفئات التالية من الأبنية: منازل الإقامة، بيوت الدفيئة الزراعية، الخيام، الأكواخ التجارية، وحظائر الماشية.

(١٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، Consolidated Appeals Process، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

شهدها عام ٢٠٠٥ هو قيام الجنود الإسرائيليين بمصادرة وبيع قطعان من الغنم يملكها أهالي المنطقة الفلسطينيين[١٣].

١٥ - وهدمت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن ١١٤ منزلا فلسطينيا في القدس المحتلة خلال عام ٢٠٠٥[١٤]. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥ أعلنت بلدية القدس عن نيتها هدم ٨٨ منزلا في ضاحية سلوان الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة، في إطار ١ ٠٠٠ عملية هدم يجرى التخطيط لها حاليا[١٥].

١٦ - وأدى تشييد أبراج مراقبة عسكرية وحواجز جديدة على الطرقات وحاجز الضفة الغربية إلى مصادرة ٧ ٨٨٤ دونماً (٧٨٨ هكتارا) من الأراضي في الضفة الغربية بين آب/أغسطس ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[١٦].

١٧ - وفي قطاع غزة، لم يهدم الجيش الإسرائيلي أو يلحق ضررا بأي من مآوي اللاجئين في عام ٢٠٠٥. ويشكل هذا الأمر تغيرا جذريا مقارنة بعام ٢٠٠٤ الذي شهد أعمال هدم واسعة النطاق في رفح وجباليا ناجمة عن عمليات توغل إسرائيلية. وبحسب إحصاءات الأونروا فإنه منذ بدء الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، هُدم أو أُلحق ضرر لا يمكن إصلاحه بأكثر من ٢ ٩٩٠ مأوى يلجأ إليها ٢٨ ٥٠٠ شخص من قطاع غزة.

١٨ - وشهد قطاع غزة أيضا تراجعا في عمليات جرف الأراضي. فقد جُرف ما مجموعه ١٨٠ هكتارا من الأراضي الزراعية في قطاع غزة. وتوقفت عمليات الجرف في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأسهم تدمير البساتين إسهاما كبيرا في انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة. فقد جُرف مثلا أكثر من ٥٠ في المائة من بساتين بيت حانون خلال السنوات الأربع الماضية.

١٩ - ودمرت القوات الإسرائيلية أكثر من ٢٨ ٨٨٢ دونماً من الأراضي الزراعية فقامت باقتلاع الأشجار وإتلاف المحاصيل العائدة إلى الفلسطينيين مما أفقر ٦٠ ١٠١ فلسطينيا[١٧]. كما دمرت القوات الإسرائيلية أكثر من مرة ٨ ٠٠٠ دونم من تلك الأراضي ودمرت

---

(١٣) معهد البحوث التطبيقية - القدس (ARIJ)، "The Ongoing Israeli Violations in the Jordan Valley"، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على الموقع: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=745.

(١٤) مركز بحوث الأراضي، "Forced Eviction of Palestinian Citizens and Demolition of Their Houses in Occupied Jerusalem Is Growing Israeli Policy"، [نشرة صحفية]، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

(١٥) "Jerusalem 'To Raze 88 Arab Homes'", BBC News (١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، على الموقع: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4597401.stm.

(١٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، West Bank Closure Count and Analysis، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٧) الدونم الواحد يعادل ١ ٠٠٠ متر مربع.

كذلك ٢٦ دونما تقريبا من الأراضي المزروعة في عام ٢٠٠٥. ومنذ عام ٢٠٠٠، دمرت القوات الإسرائيلية ٢٤٤ بئرا في قطاع غزة بينها بئران من مياه الشرب وبئرا أخرى في عام ٢٠٠٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أعادت القوات الإسرائيلية احتلال قطعة أرض زراعية يتراوح عرضها بين ١٠٠ ٢ و ٧٠٠ ٢ متر ويبلغ طولها ٣٥٠ ٦ مترا تقع على طول الحدود الشمالية لقطاع غزة، وحولّتها إلى مربض إسرائيلي يمتد من البحر شرقا وصولاً إلى المنطقة الصناعية السابقة[١٨].

٢٠ - وتقدَّر خسائر الأصول المادية في الأرض الفلسطينية المحتلة بمبلغ ٣،٥ مليارات دولار نتيجة لتدمير البنى التحتية الخاصة والعامة والرصيد الرأسمالي، والإفراط في استخدام ما لم يُدمّر من الأصول المادية. وتعادل هذه الخسائر المقدَّرة زهاء ٣٠ في المائة من الرصيد الرأسمالي الفلسطيني لما قبل عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك تُقدَّر الكلفة التراكمية للفرص الاقتصادية الضائعة نتيجة لفقدان الدخل المحتمل على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بمبلغ ٦,٤ مليارات دولار (بدولارات عام ١٩٩٧)، أو ما يساوي نسبة ١٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني قبل عام ٢٠٠٠. وبذلك يكون الاقتصاد الفلسطيني قد عمل في عام ٢٠٠٥ على أساس قاعدة رأس مال أصغر حجما إلى حد كبير مقارنة بتلك لعام ١٩٩٩[١٩].

القيود المفروضة على الحركة وسياسات الإغلاق، بما في ذلك الحصول على المساعدة الإنسانية

٢١ - يمثل نظام الإغلاق الإسرائيلي السبب الرئيسي للفقر والأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما أنه يحدّ من فرص حصول الفلسطينيين على خدمات الصحة والتعليم والوصول إلى أسواق العمل والشبكات الاجتماعية والدينية[١٦].

٢٢ - يشمل نظام إغلاق الضفة الغربية مجموعة من المعوقات التي يفرضها الجيش الإسرائيلي لمراقبة وتقييد حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وبين الضفة وإسرائيل. وذكرت حكومة إسرائيل أن نظام الإغلاق والقيود على الحركة يمثلان جزءا من السياسة الأمنية الإسرائيلية الرامية إلى منع الهجمات على المواطنين الإسرائيليين.

---

(١٨) تحالف الموئل الدولي - شبكة الإسكان وحقوق حيازة الأرض و مركز الميزان لحقوق الإنسان، ''الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق المدنية الفلسطينيين في السكن وتملّك الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة''، الصفحة ٢ (من النص الانكليزي).

(١٩) ''تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني''، الأونكتاد، TD/B/52/2، المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الصفحة ٦.

٢٣ - أدى الجدار الممتد من الشمال إلى الجنوب وقطع الضفة الغربية في نفس الوقت من وسطها من الشرق إلى الغرب إلى محاصرة تامة لمدن قلقيلية وبيت لحم والقدس المحتلة. كما تؤدي عمليات الإغلاق والمصادرة التي تقوم بها إسرائيل في وادي الأردن إلى عزل أريحا[٢٠] بشكل متزايد. وبعد إكمالها لتطويق جميع المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية أقامت إسرائيل حدودا افتراضية تحاصر معظم السكان الفلسطينيين[٢١].

٢٤ - بالرغم من تخفيف عمليات الإغلاق لا تزال حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية تواجه عقبات. وقد تحسنت مؤقتا فرص وصول بعض القرويين إلى المراكز الحضرية القريبة حيث انخفضت العقبات إلى ٣٧٦ في الفترة من شباط/فبراير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥ ولكن بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦ بلغت ٤٧١. إلا أن الحركة بين جنوب الضفة الغربية ووسطها وشمالها ظلت تواجه المصاعب. واستمرت العقبات الكبيرة أمام الحركة في مناطق تعتبرها السلطات الإسرائيلية معرضة لمخاطر أمنية بما فيها المستوطنات والمفترقات بين الطرق الفلسطينية والطرق الجانبية الإسرائيلية وبعض المراكز الحضرية الرئيسية مثل نابلس والخليل[٢٢].

٢٥ - حاصرت قوات إسرائيل قضاء أريحا بإقامة سبع نقاط تفتيش دائمة ومنعت دخول الفلسطينيين المعتاد. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ قامت بتطويق القضاء بأكمله لأول مرة[٢٣].

٢٦ - وقد خففت القيود على وصول العمال والتجار الفلسطينيين من قطاع غزة وإليه في الجزء الأول من عام ٢٠٠٥ مما أتاح بالتدريج حدوث ٦٦ حالة عبور يومية في المتوسط في كانون الثاني/يناير لتصل إلى الذروة بحدوث ٣ ٩٥٠ حالة عبور يومية في المتوسط في حزيران/يونيه. ومُنع وصول العمال إلى إسرائيل فجأة قبل وبعد فض الاشتباك حيث

---

(٢٠) ألوف بن، ''إسرائيل تبدأ في تشييد مركز للشرطة في المنطقة هاء - ١''، ها آرتز (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦) انظر الموقع: (www.haaretz.com).

(٢١) كريس ماغريل، ''إسرائيل تكشف عن خطة لتطويق الدولة الفلسطينية''، الجاردين (٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦) انظر الموقع: (www.guardian.co.uk/israel/story/0,,1705021.00.html) .

(٢٢) زيدت كفاءة بعض نقاط التفتيش والمعابر، مما يشير إلى زيادة التواجد بشكل دائم. وتقوم إسرائيل أيضا بتشييد ممرات سفلية وجسور تربط المناطق الفلسطينية المنفصلة عن بعضها بالمستوطنات الإسرائيلية والطرق الفرعية. ويلاحظ مكتب منسق الشؤون الإنسانية أنه قد تم تشييد ٢٨ منها، ومن المزمع تشييد ١٦ أخرى. مكتب منسق الشؤون الإنسانية، الجديد في الشؤون الإنسانية، آب/أغسطس ٢٠٠٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(٢٣) معهد البحوث التطبيقية، القدس ''تحت شعار الأمن قوات الاحتلال الإسرائيلية تسجن سكان أريحا''، (١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦)، على الموقع: (www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=769).

لم يستطع سوى ١ ٣٠٤ من مواطني غزة مغادرة القطاع يوميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٢٤]. وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ارتفع هذا الرقم إلى نحو ٤ ٠٠٠ شخص. وطبقا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخرا منحت السلطات الإسرائيلية تصاريح مرور خاصة لأسباب إنسانية (طبية) إلى إسرائيل ومصر لنسبة ٨٤ في المائة من الطلبات المقدمة في الشهور الثلاثة التي تلت فض الاشتباك[٢٥].

٢٧ - ولا تزال القيود مفروضة على سبل الوصول إلى العمال الصحيين وعمال المساعدة الإنسانية في الضفة الغربية وأخذت شكل الرفض أو التأجيل أو الإعاقة. وأبلغت الوكالات الإنسانية عن ٧٢٠ حادثة وصول كما أبلغ مقدمو خدمات الإسعاف عن ٢٧٨ حالة وصول في الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٥[٢٤]. وتكبدت منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ٤٢ مليون دولار في شكل خسائر وتكاليف إضافية في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ نتيجة للقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على الحركة لأسباب أمنية. وتم تكبد أكثر من ١٠ ملايين دولار في شكل خسائر في عام ٢٠٠٥ وحده. واتخذ معظم هذه الخسائر شكل الفقدان لفرص العمل والرسوم المرفئية وبلغت جملة التكاليف التي تكبدتها الأونروا لفقد ساعات العمل ٨٣٠ ١٥٤ دولارا في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة إلى ١,٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٢٨ - وفي ضوء الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ ما كان يحق للأمم المتحدة أن تسعى للحصول على فرص للوصول إلى أماكن في الضفة الغربية تقع إلى الغرب من الجدار. واتفقت وكالات الأمم المتحدة على عدم طلب مثل هذه التصاريح وشرع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بتنفيذ المشروع في حوار على المستوى العملي مع الحكومة الإسرائيلية في محاولة لإيجاد حل لهذه القضية.

٢٩ - تم الاتفاق من حيث المبدأ على ترتيبات لتسيير قوافل بين الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق الوصول والتنقل الذي قامت بتيسيره اللجنة الرباعية في تشرين الثاني/نوفمبر

---

(٢٤) مكتب منسق الشؤون الإنسانية ''الجديد في الشؤون الإنسانية - وادي الأردن'' (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) (www.ochaopt.org).

(٢٥) مساهمة مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط في التقرير (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) (مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

٢٠٠٥. وتأخر تنفيذ الاتفاق الذي كان مقررا بدؤه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ نتيجة للتهديدات الأمنية التي ذكرتها إسرائيل[٢٥].

٣٠ - لقد خَفَّت القيود المفروضة على نقل السلع وحركة المسافرين من وإلى قطاع غزة بشكل عام بالمقارنة إلى عام ٢٠٠٤ ولكنها ظلت مرتبطة إلى حد كبير بالحوادث الأمنية أو بحالات التأهب عند نقاط العبور الرئيسية في كارني (بالنسبة للسلع) وإريز (بالنسبة للأفراد). وأدى تحسن الحوار بين السلطات الإسرائيلية وفرقة العمل التابعة للمانحين والمعنية بتنفيذ المشروع إلى التخلص من عدد كبير من حاويات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في وقت مبكر من السنة وإلى مرور موظفي المساعدة الإنسانية بشكل أسرع عن طريق معبر إريز. ولم يتحقق نظام واضح يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية على النحو الوارد في وثيقة المعايير الدنيا للوصول التي أصدرتها الفرقة العاملة التابعة للمانحين والمعنية بتنفيذ المشروع[٢٥].

٣١ - تم إغلاق معبر إريز في شمال قطاع غزة بشكل تام خلال عام ٢٠٠٥ أمام حركة الفلسطينيين لمدة ١٥٦ يوما[٢٦]. وأغلقت السلطات الإسرائيلية منطقة إريز الصناعية لمدة ٢٥٦ يوما ومعبر صوفا في جنوب قطاع غزة لمدة ٢٧ يوما كاملا. كما أغلقت في الفترة ذاتها معبر رفح (المعبر الحدودي الوحيد بين قطاع غزة ومصر) لمدة ١١٨ يوما كاملا ولمدة ١١ يوما بشكل جزئي. وظل مطار غزة مغلقا طوال المدة بكاملها. وأغلق معبر كارني (المعبر التجاري الرئيسي بين قطاع غزة وإسرائيل) لمدة ٥٥ يوما كاملا وأغلق لفترات مؤقتة على مدى ٣٠٥ يوما في عام ٢٠٠٥[٢].

٣٢ - وأفادت الأونروا أنه في داخل قطاع غزة تم إغلاق نقطة تفتيش غوش قطيف على الطريق الرئيسي الممتد من الشمال إلى الجنوب بشكل كامل لمدة أربعة أيام كما أغلقت بشكل جزئي على مدى ٩٦ يوما. وفي الفترة ذاتها تم إغلاق مفترق نتزاريم لمدة ٢٥٤ يوما. وتم رفع جميع عمليات الإغلاق الداخلية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعد اكتمال الانسحاب الإسرائيلي مما أتاح حرية الحركة للفلسطينيين عبر قطاع غزة[٢٥]. وما لم يعقب هذا تدابير إضافية سريعة لتأمين مخارج للصادرات التجارية وتأمين وصلة أرضية بالضفة الغربية[٢٥] فإن هذه التطورات الإيجابية لا يرجح لها أن توقف الأزمة المتزايدة في قطاع غزة[٢٥]. فقد تم تسليم معبر رفح للسلطة الفلسطينية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وظل مغلقا في الفترة من ١٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حتى تم التوصل

(٢٦) يعبر زهاء ١ ٠٠٠ فلسطيني من العمال إلى إسرائيل كل يوم. وقبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان الرقم زهاء ٣٠ ٠٠٠.

إلى اتفاق بشأن إجراءات عبور الحدود بين الأطراف. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر بدأ يعمل لمدة ثماني ساعات[٢].

٣٣ - بالإضافة إلى ذلك قامت السلطات الإسرائيلية طوال عام ٢٠٠٥ بحظر نقل السلع لأغراض المساعدة الإنسانية من إسرائيل إلى قطاع غزة عن طريق معبر إريز وهو محور النقل الرئيسي. ثم خُصص معبر كارني بوصفه نقطة العبور الوحيدة للسلع الإنسانية القادمة إلى قطاع غزة. ويشكل نظام نقل البضائع من عربات إلى عربات أخرى الذي تفرضه إسرائيل انتهاكا للاتفاقية المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لإعاقته تسليم المساعدة الإنسانية. وبقي حجم الصادرات والواردات عند معبر كارني عند مستويات عام ٢٠٠٤ تقريبا بالرغم من أن السلطات الإسرائيلية سمحت في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥ بزيادة حركة الحاويات لتخزين الإمدادات استعدادا للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وتم التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر لتمديد ساعات العبور وتنظيم حركة السير[٢]. إلا أن معبر كارني تعرض للإغلاق في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ ولمدة ٤٦ يوما. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إنذارا بأن معظم المخابز في قطاع غزة قد أغلقت في ذلك اليوم لنفاذ المخزون من دقيق القمح. ولم يكن بمقدور الأونروا الشروع في توزيع الأغذية في حالات الطوارئ في ١٩ آذار/مارس بسبب عدم كفاية الإمدادات من دقيق القمح. وذكر برنامج الأغذية العالمي أن ٥٩٤ ٣ طن متري من دقيق القمح المتعاقد عليها للمخابز المحلية لم يتيسر إدخالها إلى قطاع غزة في الفترة القصيرة التي كان فيها معبر كارني مفتوحا[٢٧].

٣٤ - أدى الاستمرار في بناء الحاجز واكتمال نقاط العبور الجديدة وإدخال تكنولوجيات جديدة لتحديد الهوية إلى زيادة تعقيد فرص وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية المحتلة وإلى الضفة الغربية.

الجدار

٣٥ - تواصل إسرائيل بناء الجدار وفقا للمسار الجديد الذي وافقت عليه الحكومة الإسرائيلية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ خلافا لقرار الجمعية العامة دإ - ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي اعترف بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بأن تشييد الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، يتعارض مع

(٢٧) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ”تقرير الحالة في قطاع غزة - الأثر الإنساني لإغلاق معبر كارني: الخبز يشح في غزة“ (١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦) (www.ochaopt.org).

القانون الدولي. وطبقا للمسار المنقح يتوقع أن يحاصر جزء إضافي طوله ٤٠ كيلومترا لمستوطنة معال أدوميم والمستوطنات القريبة منها (كفار أدوميم وأنتوت ونوفي برات وكيدار ومستوطنة أريل إيمانويل المنفصلة) ويشكل هذان الجزآن نسبة ١٦ في المائة من مجمل طول الجدار البالغ ٦٧٠ كيلومترا. وشملت التغييرات الإضافية أجزاء غوش إتزيون من الجدار ومد مسار الجدار على طول تلال الخليل الجنوبية[٢].

٣٦ - اكتمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بناء ٢٤٣ كيلومتر تقريبا (نسبة ٣٦,٣ في المائة من الجدار) في الوقت الذي يجري فيه بناء ١٦٦ كيلومترا (٢٤,٨ في المائة)[٢٨]. ويقتطع مسار الجدار نسبة ١٠ في المائة تقريبا من أراضي الضفة الغربية من جانبه الغربي[٢٩]. وسيتم إسكان ٧٥ في المائة من المستوطنين على الجانب الغربي من الجدار[٣٠]، وعلى النقيض من ذلك، لن تكون حركتهم مقيدة بحكم الواقع. ويوجد حاليا نحو ٧٠ ٠٠٠ مستوطن إلى الشرق من الجدار[٣١].

٣٧ - وبحسب الأونروا، يُتوقع عزل نسبة ١٠,١ في المائة من معظم الأراضي الفلسطينية الخصبة التي يعيش عليها نحو ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في ٣٨ مجتمعا محليا بين الجدار والخط الأخضر، مما يحد بدرجة كبيرة من إمكانات التنمية الحضرية والزراعية للفلسطينيين. ويمثل الجدار ونظامه المتعلق بمراقبة وانتقال السكان، إضافة إلى السياسات الإسرائيلية للمصادرة والاستيطان والفصل، أهم العوامل البديهية المؤثرة في حياة الفلسطينيين. وأدى الأثر المتراكم للجدار على أساليب حياة الفلسطينيين إلى صعوبة العيش نظرا لاستمرار عملية تدمير ومصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية وازدياد أوامر الإخلاء، فضلا عن تدمير الممتلكات الفلسطينية في المناطق الريفية والحضرية. وتحدّ القيود التعسفية المفروضة على حركة المرور من حصول المؤهلين على تصاريح للوصول إلى الأراضي الواقعة إلى الغرب من الجدار (انظر A/60/271، الفقرة ١٧)، مما يؤدي فعلا إلى تحويل المُلاّك الفلسطينيين إلى عاطلين وإفقارهم وتجريدهم من ممتلكاتهم. ولا يُسمح إلا للمُلاّك بالوصول إلى أراضيهم والتخلي عن جميع الأيدي الزراعية الضرورية الأخرى. ويفضي عدم السماح إلا لمُلاّك

---

(٢٨) مكتب منسق الشؤون الإنسانية ''الأثر الإنساني لحاجز الضفة الغربية'' الجديد في الشؤون الإنسانية رقم ٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (www.ochaopt.org).

(٢٩) يشمل هذا القدس الشرقية، وخطة توسع مستوطنة أصبع أريل ومعال أدوميم.

(٣٠) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ''تحليل أولي - الآثار الإنسانية لطريق حاجز الضفة الغربية المتوقع في شباط/فبراير ٢٠٠٥'' الجديد في الشؤون الإنسانية رقم ٤، نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (www.ochaopt.org).

(٣١) السلام الآن، ''الضفة الغربية - حقائق وأرقام'' (آب/أغسطس ٢٠٠٥) (www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi+195&docid=1430).

الأراضي وحدهم، ولا سيما كبار السن، بإدارة حقولهم إلى تجميد رأس المال الاجتماعي ويعرض المُلاّك إلى الإجهاد المادي واليأس[٣٢].

٣٨ - يُتوقع زيادة التدهور في المستويات المعيشية للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا بازدياد القيود المفروضة على الأهلية وحركة المرور، مما يحد من قدرة طالبي التصاريح في الوصول إلى الأراضي الواقعة إلى الغرب من الجدار المكتمل في المناطق الشمالية من الضفة الغربية. وفضلا عن ذلك، يُتوقع عند اكتمال مجمع معال أدوميم من الجدار أن يعوق الحركة بين المناطق في شمال وجنوب الضفة الغربية بدرجة كبيرة، مما يزيد من النظام المعقد لنقاط التفتيش وبوابات مرور المشاة والمركبات المزمع إقامتها لتنظيم حركة الأفراد والسلع من وإلى داخل المدينة. وسيكون لاكتمال الجدار المخطط حول القدس أثر كبير على قدرة الأونروا في تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الضفة الغربية. ويُتوقع أن يواجه ٦٠ في المائة من موظفي المكاتب الميدانية في الضفة الغربية التابعين للوكالة والموظفون من القدس الشرقية المحتلة صعوبات في الوصول إلى مراكز عملهم في القدس الشرقية المحتلة. وتشمل القيود المماثلة قدرة برامج المنظمة على تقديم الخدمات الاجتماعية والغوثية والتعليمية والصحية.

٣٩ - استمرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عمليات إسرائيل لتسوية الأراضي ومصادرتها بالاستيلاء على أكثر من ١٠٠ ٤ هكتار لبناء الجدار[٣٣]. ولم يقم أي طرف رسمي باتخاذ إجراء لتحديد حجم التكاليف والخسائر المترتبة على ذلك استجابة لنداء الجمعية العامة المتعلق بتسجيل الأضرار الناجمة عن الجدار (انظر أيضا A/ES-10/L.18/Rev.1).

المستوطنات الإسرائيلية

٤٠ - نقلت إسرائيل ٢٠٠ ٧ مستوطن إسرائيلي سابق من قطاع غزة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس المحتلة. وقدمت الحكومة الإسرائيلية حوافز خاصة أيضا لزيادة الوجود الإسرائيلي داخل إسرائيل، حيث توجد مجتمعات كبيرة من السكان الفلسطينيين[٣٤].

---

(٣٢) الفصل العنصري بطريقة اعملها بنفسك (http:stopthewall.org/activistresources/983.shtml).

(٣٣) مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، عملية النداءات الموحدة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

(٣٤) درور إتكيس ولارا فريدمان، ''Taking inventory of the West Bank'' *Settlements in Focus*, vol.1, issue (٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) (www.peacenow.org/briefs.asp?rid=&cid=1393).

٤١ - بعد تفكيك ٤ مستوطنات في شمال الضفة الغربية (غانيم وكاديم وهوميش وسانور) أبقت إسرائيل على ١٢١ مستوطنة في الضفة الغربية، إضافة إلى ١٤ مستوطنة إسرائيلية في القدس المحتلة[٣٤]. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وصل العدد غير الرسمي للمستوطنات أو ''المراكز'' إلى مائة مستوطنة في الضفة الغربية[٣٥].

٤٢ - وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٥، أظهر تشييد ١ ٠٩٧ مسكنا في مستوطنات جديدة، زيادة بمعدل ٢٨ في المائة على العدد البالغ ٨٦٠ مسكنا في أوائل عام ٢٠٠٤[٣٦]. وعلى نحو مماثل، أدى الاستمرار في بناء المستوطنات في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى بناء ما مجموعه ٩٨٤ ٣ وحدة سكنية، وهو ما يعادل زيادة بمعدل ٦ في المائة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مع وجود ٢٠٧ ٤ في مرحلة البناء[٣٧]. وكان عدد الوحدات السكنية في المستوطنات الجديدة بالضفة الغربية قد وصل إلى ٦٩٦ ٣ وحدة بنهاية عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى ٦٥٤ ١ وحدة في القدس المحتلة. ويتضح الحجم الكبير لبناء المساكن (مئات الوحدات) قيد البناء في سبع مستوطنات داخل الجدار. ويستمر بناء المساكن على نطاق متوسط (عشرات الوحدات) في ١٧ مستوطنة أخرى تقع جميعها باستثناء ثلاثة منها داخل مسار الجدار[٣٧].

٤٣ - وشرعت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ ٥٧ في المائة من مشاريع بناء المستوطنات في عام ٢٠٠٥ وقدمت التمويل لنحو ٤٠ في المائة من حجم الاستثمار الكلي. وزاد حجم استثمار الحكومة الإسرائيلية في البناء في الأراضي المحتلة على استثمارها داخل إسرائيل، حيث لم تنفذ الحكومة أكثر من ٢٧ في المائة من مشاريع البناء واقتصر تمويلها على ١٦ في المائة فقط من حجم الاستثمارات الكلية[٣٨]. وفي الوقت الذي قامت فيه إسرائيل ببناء منازل للمستوطنين الجدد بمعدل الضعف في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الرُبع الأول من عام ٢٠٠٥ عما كان عليه في الرُبع الأول من عام ٢٠٠٤، فقد تقلص معدل بناء المساكن

---

(٣٥) المرجع نفسه، ''الضفة الغربية - حقائق وأرقام'' (آب/أغسطس ٢٠٠٥) (www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=195&docid=1430).

(٣٦) مكتب الإحصاءات المركزية الإسرائيلي؛ درور اتكيس ولارا فريدمان، ''الاتجاه المعاصر في تشييد المستوطنات ونموها''، السلام الآن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) (www.peacenow.org/briefs.asp?rid=&cid=1393).

(٣٧) درور اتكيس ولارا فريدمان، ''الاتجاه المعاصرة في تشييد المستوطنات ونموها''، السلام الآن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) (www.peacenow.org/briefs.asp?rid=&cid=1393).

(٣٨) غادي غولان، "Adva - Settlements in territories still get bigger budgets" (12 February 2006) (http://globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=100006057&fid=942).

الجديدة داخل إسرائيل بنسبة ٦ في المائة عما كان عليه في الرُبع الأول من عام ٢٠٠٤ (انظر A/60/271، الفقرة ٢٣).

٤٤ - تقدر الحسابات المتحفظة أن مستوى الإنفاق غير العسكري السنوي لإسرائيل على المستوطنات في السنوات الأخيرة وصل إلى ٢,٥ بليون شاقل جديد[٣٩].

٤٥ - وارتفع حجم النمو السنوي لسكان المستوطنات في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠١ بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة إلى معدل النمو الإسرائيلي العام الذي يُقدر بنحو ١,٨ في المائة[٣٤]. ويتراوح معدل النمو المرتفع للمستوطنات الواقعة إلى الغرب من مسار الجدار (داخل إسرائيل) وهي ذات أعلى معدل بين ٥,٣ في المائة (إيمانويل في مجمع أريل) و ١٦,١ (ميفو هورون بالقرب من الخط الأخضر). وفي الشرق من مسار الجدار، تراوح معدل نمو السكان السنوي لـ ١٥ مستوطنة متوسعة بين ٧,٧ في المائة في معالي مشماش شمال القدس المحتلة إلى ٣٥ في المائة في غيتي في وادي الأردن التي يوجد فيها أعلى معدل حالي لنقل السكان[٣٤]. وزاد حجم المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية على ٢٤٣ ٠٠٠ مستوطن بنهاية عام ٢٠٠٥، فضلا عن ١٩٠ ٠٠٠ مستوطن إضافي في القدس المحتلة[٤٠] (انظر E/CN.4/2006/29).

٤٦ - يوجد معظم المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية حاليا بين الخط الأخضر والجدار (بالرغم من وجود مستوطنات وادي الأردن). والمستوطنات في المنطقة المغلقة كما يجري بناء مستوطنات جديدة. وتعامل السلطات العسكرية والمدنية الإسرائيلية المستوطنين معاملة متساهلة. وأصبح المستوطنون أكثر عدوانية تجاه الفلسطينيين. وزاد عدد حوادث العنف والسرقة من جانب المستوطنين، ولا سيما في منطقة الخليل، وتم الإبلاغ عن وقوع ٨٦٠ حادثة في أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٦٧ حادثة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر A/60/271، الفقرة ٢٧؛ E/CN.4/2006/29).

الموارد الطبيعية، المياه والبيئة

٤٧ - تستخدم إسرائيل نسبة ٧٣ في المائة من المياه المتاحة من مستودعات المياه الجوفية في الضفة الغربية ويستخدم الفلسطينيون في الضفة الغربية نسبة ١٧ في المائة منها ويستخدم

---

(٣٩) موتي باسوك "The extra civilian price tag - at least NIS 2.5 billion a year", *Ha'aretz* (www.haaretz.com); Dror Etkes and Lara Friedman, "Current trends in settlement construction and growth" ,Peace Now (December 2005) (www.peacenow.org/briefs.asp?rid=&cid=1393).

(٤٠) وكالة اسوسشيتد برس، "سكان المستوطنات اليهودية كانوا يتزايدون بنسبة ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠٥" ها آرتز (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

المستوطنون الإسرائيليون نسبة ١٠ في المائة. وفي الوقت الذي تتولد فيه نسبة ١٠ إلى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين من الزراعة، فإن ٩٠ في المائة من المزارع الفلسطينية تعتمد على طرق الري بالأمطار. ولا تمثل الزراعة سوى نسبة ٣ في المائة فقط من الناتج المحلي الإسرائيلي، ولكن إسرائيل توفر خدمات الري لأكثر من ٥٠ في المائة من حيازاتها من الأراضي[٤١]. وتستهلك المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن وحده، على سبيل المثال، ما يعادل ٧٥ في المائة من المياه التي يستهلكها زهاء مليونين من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية للأغراض المترلية والحضرية[٤٢].

٤٨ - أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى حدوث آثار سلبية على البيئة والموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهناك ١٤ مستوطنة على الأقل توجه نفاياتها السائلة إلى الأراضي الفلسطينية[٤٣]. وبالإضافة إلى التلوث المباشر الناجم من القوات والمستوطنات الإسرائيلية، فقد أفسد الاحتلال الخطط الفلسطينية لتحديد مواقع للطمر. وأدى الإغلاق العسكري الإسرائيلي لأماكن دفن القمامة إلى تعقيد إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية. ويشكل التلوث الناجم من المستوطنات المفككة حاليا بعض المخاطر في قطاع غزة. ويولّد الفلسطينيون في الضفة الغربية ٥٠٠ ٠٠٠ من النفايات الصلبة سنويا تقريبا (١ ٣٧٠ طنا يوميا)، وهو ما لا يتناسب مع حجم السكان نظرا لأن المستوطنات الإسرائيلية تنتج ٢٢٤ ألف طنا في السنة (٦١٤ ٠٠٠ طنا يوميا)[٤٤].

٤٩ - وقد بدأت السلطات الإسرائيلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ نقل ١٠ ٠٠٠ طن من القمامة شهريا من منطقتي دان وشارون عبر الخط الأخضر لدفنها في الضفة الغربية في محجر أبو شوشة. وتوجد ٤ آبار للمياه تستغلها نابلس والقرى المجاورة[٤٤] بالقرب من موقع الطمر.

٥٠ - وتعوق القيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة قدرة الفلسطينيين على تقييم مخاطر التلوث وإدارة الاحتياطات الطبيعية التي توجد كلها في مناطق تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

---

(٤١) مرصد فلسطين، ''المياه في فلسطين''، صحيفة وقائع (www.palestinemonitor.org/new_web/factsheet_water.htm).

(٤٢) ''الاستيلاء على الأرض: سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية'' (أيار/مايو ٢٠٠٢).

(٤٣) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ''انتهاكات البيئة الفلسطينية'' (www.pnic.gov.ps/english/environment_Israeli%20Violations.html).

(٤٤) معهد البحوث التطبيقية، القدس، ''إسرائيل تصعد انتهاكاتها للبيئة الفلسطينية: الموقع الإسرائيلي الجديد لإلقاء النفايات'' (٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥) (www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=548).

وفي الوقت الذي يمثل فيه سجل النفايات الخطرة أداة أساسية لإدارة البيئة، فإن مثل هذا السجل لا يتوفر في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٤٥].

الصحة العامة وانعدام الأمن الغذائي

٥١ - ازداد سوء التغذية المزمن (وقف النمو) بين الأطفال دون سن الخامسة فوصل إلى نحو ١٠ في المائة. وأكثر من تأثر به هم الأطفال في قطاع غزة. ويعاني نحو ٣٥٠ ٠٠٠ طفل في الأرض الفلسطينية المحتلة من وقف النمو، كما أن الأطفال في سن ١٢ إلى ٢٣ شهرا هم أكثر من يصاب بسوء التغذية. إذ يعاني أكثر من ١٥ في المائة منهم من سوء التغذية في فترة حاسمة بالنسبة لتنميتهم في المستقبل[٣].

٥٢ - كما أن معدل وفيات حديثي الولادة مسؤول عن نحو ثلاثة أرباع إجمالي وفيات الأطفال. وازدادت أرقام وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات من العمر، بالأخص في قطاع غزة، بنحو ٣٠ في المائة نتيجة زيادة الوفيات بين الأطفال دون سن الإثني عشر شهرا بشكل رئيسي. وينجم ذلك عن سوء الرعاية الموفرة لحديثي الولادة في المستشفيات. ويموت في الوقت الراهن، في معظم مستشفيات قطاع غزة واحد من كل ثلاثة حديثي ولادة مقبولين في وحدات رعاية حديثي الولادة. كما أن نحو ثمانية في المائة من الأطفال يولدون بأوزان منخفضة (دون ٢ ٥٠٠ غرام) مما يساهم في وفيات الرضع وحديثي الولادة واعتلالهم الحاد. وهناك معوقات شديدة لمخرجات نمو الطفل[٣].

٥٣ - تشكل الصحة العقلية مصدر قلق متزايد في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن عوامل الإجهاد، كفرض قيود شديدة على التنقل وعدم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، حاضرة في الحياة اليومية. كما بينت إحدى الدراسات[٤٦] أن ٥٢ في المائة من الذين خضعوا للاستقصاء فكروا في إنهاء حياتهم، وأن ٩٢ في المائة يشعرون أن لا أمل لهم في المستقبل، و ١٠٠ في المائة أبلغوا أنهم يشعرون بالإجهاد وأعرب ٨٤ في المائة عن مشاعر غضب مطرد لعدم قدرتهم السيطرة على ظروفهم.

٥٤ - وتمثل الأمراض غير المعدية مشكلات هامة بالنسبة للصحة العامة. فبين الأسباب الثمانية الرئيسية للوفاة، سبعة منها تعود للأمراض غير المعدية. وفي عام ٢٠٠٤ توفي ٣ ٤٨١

(٤٥) انظر www.grid.unep.ch/product/map/index.php?region=west_asia.

(٤٦) المركز الاستشاري الفلسطيني. دراسة بشأن الآثار النفسية الناجمة عن الجدار الفاصل الإسرائيلي على الفلسطينيين، ٢٠٠٤.

شخصا نتيجة الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية (١ ٧٨١ ذكرا و ١ ٧٠٠ أنثى) بمعدل ٩٩,٧ من كل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان[٤٧].

٥٥ - كما يؤثر انعدام الأمن الغذائي تأثيرا سيئا على صحة النساء والأطفال. فقد كشفت نتائج دراسة أجرتها منظمة الأونروا عن أن ٥٤,٧ في المائة و ٣٤,٣ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ شهور و ٣٦ شهرا، و ٤٠,٢ في المائة و ٢٩,٩ في المائة من النساء الحوامل، و ٤٥,٧ في المائة و ٢٣ في المائة من الأمهات المرضعات في قطاع غزة والضفة الغربية على الترتيب يعانون من فقر الدم. ومن أنواع نقص المغذيات الدقيقة الأخرى التي تدعو للقلق نقص فيتامين ألف غير بادي الأعراض[٤٨] والكساح ونقص اليود. ويبدو أن البدانة والأمراض المزمنة المتصلة بالنظام الغذائي تزداد لدى المسنين بشكل خاص. وتمثل هذه الإضطرابات تحديا رئيسيا في مجال التغذية[٤٩].

٥٦ - وأعاق بناء إسرائيل للجدار العازل الوصول إلى الرعاية الصحية. كما انخفضت فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية ودخول المستشفيات المتعاقدة مع الأونروا في القدس الشرقية المحتلة بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، والمرجح أن تشهد مزيدا من التدهور مع استمرار بناء الجدار. وتدير الأونروا منذ عام ٢٠٠٣ خمس وحدات متنقلة للتخفيف من تلك الآثار على الصحة، وعالجت خلال عام ٢٠٠٥ أكثر من ١٢ ٠٠٠ مريض.

الشباب والتعليم

٥٧ - يتناقص عدد الأطفال الفلسطينيين الذين يبدؤون عامهم الدراسي الأول كل عام. وتتدهور نوعية تعليمهم. كما أن معدل انقطاع الطلبة عن الدراسة يزداد بصورة كبيرة وتتوفر الفرصة للقليل من الأطفال لينعموا ببيئة تعليمية ملائمة للأطفال بأماكن آمنة وفرص لممارسة أنواع الرياضة والترويح عن النفس. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الأطفال إلى المواد التعليمية وتفتقر المدارس إلى الوسائل التعليمية الكافية[٣].

---

(٤٧) منظمة الصحة العالمية، مساهمة في هذا التقرير (مساهمة منظمة الصحة العالمية).

(٤٨) مشروع مرام MARAM، انتشار نقص الفيتامين ألف بين الأطفال في سن ١٢ إلى ٥٩ شهرا في الضفة الغربية وقطاع غزة. ٢٠٠٤. وردت في مساهمة لمنظمة الصحة العالمية.

(٤٩) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، منظمة الصحة العالمية: الحالة التغذوية، الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٥، وردت في مساهمة لمنظمة الصحة العالمية.

٥٨ - ويتأثر الأطفال بشكل خاص بإطلاق النار بالذخيرة الحية من المواقع الإسرائيلية وكذلك بالهجمات الجوية والانفجاريات الصوتية المتقطعة التي تطبع في نفوس الأطفال خوفا مستمرا وتحرمهم من النوم ليلا. وبما أن نصف القاطنين في قطاع غزة الذين يبلغ تعدادهم ١,٣ مليون نسمة هم دون سن الثامنة عشرة وأن ثلاثة أرباع إجمالي العائلات لديها طفل واحد على الأقل في المدرسة فإن الأحداث اليومية تعوق الجهود التعليمية وتؤدي إلى تضاؤل الإنجازات السابقة. ويشير ثلث عدد العائلات إلى أن أطفالا يعانون على الأقل من عارض واحد من أعراض الضغط النفسي الاجتماعي، الذي يعوق التركيز في المدرسة[٣].

٥٩ - وأجبرت العمليات العسكرية الإسرائيلية مدارس الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة على الإغلاق لما مجموعه ٢٧٢ يوما في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (مقارنة مع ٣٩١ يوما في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤).

٦٠ - وفي الضفة الغربية خسرت مدارس الأونروا ٢٩ يوما دراسيا وخسر المعلمون أكثر من ٧٠٥ أيام عمل خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. بالإضافة إلى ذلك خسر المدرسون ٢٣ يوم عمل خلال نفس الفترة في ثلاثة مراكز تدريبية.

٦١ - قبل إعادة انتشار المستوطنين الإسرائيليين من قطاع غزة ، منعت الإغلاقات الداخلية معلمي قطاع غزة من الوصول إلى مراكز عملهم. كما سجل معلمو الأونروا خلال العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ خسارة جماعية مقدارها ٣٩٩ ٢٩ يوما مدرسيا. ويبلغ مجموع عدد الأيام المدرسية الضائعة خلال تشرين الأول/أكتوبر ٠٠٠ ٢ أكثر من ٠٠٠ ٢٦٤ يوم.

٦٢ - وأفادت الأونروا أيضا أنه في العام الأكاديمي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لم يتمكن أي من طلاب قطاع غزة (٢٧٧ من الذين قدموا طلبات) من الحضور إلى مراكز التدريب التقني في الضفة الغربية بسبب عدم الحصول على تصريح المرور. بالإضافة إلى ذلك، واصلت الإغلاقات منع طلاب التعليم العالي من الوصول إلى مؤسساتهم، وبالأخص منع طلاب قطاع غزة من الذهاب إلى جامعات الضفة الغربية.

٦٣ - وبالرغم من أن العلامات المحققة في امتحانات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كانت أعلى منها بقليل في ٢٠٠٣/٢٠٠٤، فإن التحصيل التعليمي العام يواصل الهبوط. ومنذ العام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠، هبط مستوى العلامات في قطاع غزة في مادة اللغة العربية بنسبة ٦,١ في المائة وفي مادة الرياضيات بنسبة ٨,٥ في المائة وفي مادة العلوم ١٢ في المائة. وفي الضفة الغربية لم ينجح سوى ٤٤ في المائة من طلاب الصف الثامن في امتحان مادة اللغة العربية و٤٩،٦ في المائة في امتحان مادة العلوم. رغم ذلك، فإن هذه الأرقام تمثل تحسنا كبيرا (١٠ في المائة و ١٥ في المائة على الترتيب) بالنسبة للعام السابق.

المؤشرات الاقتصادية

٦٤ - تشير تقديرات البنك الدولي لمجمل الأداء الاقتصادي إلى استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الثلاثة السابقة (يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة لعام ٢٠٠٥). مع ذلك، لا يعكس هذا النمو الإمكانات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ أن الناتج المحلي الإجمالي الراهن هو أقل بنحو ٢٥ في المائة مما كان عليه عام ١٩٩٩[٥٠]

٦٥ - وساهم النمو الديمغرافي في نمو سلبي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن تجاوز متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وولد النمو الديمغرافي أيضا قوة عاملة إضافية بإدخال نحو ٤٠ ٠٠٠ عامل جديد كل سنة، متجاوزا الطلب في سوق العمل، مما أدى بالتالي إلى تضخم عدد العاطلين وزيادة الضغط على الإيرادات الراهنة للأسر المعيشية[٥١].

٦٦ - بالرغم من استمرار المعدلات المرتفعة من البطالة خلال عام ٢٠٠٥ التي تقدر من جانب البنك الدولي بنسبة ٢٣,٤ في المائة[٥٢]، فقد تحسنت سوق العمل مع هبوط معدل البطالة بنحو ٣ في المائة عنها في عام ٢٠٠٤. وزادت فرص العمل في قطاع غزة بنسبة ١٤ في المائة، وتعود لحد كبير لانسحاب إسرائيل، كما شهدت الضفة الغربية ازديادا بنسبة ٨ في المائة[٥٣].

٦٧ - ولا يزال القطاع المالي سليما نتيجة توسع القطاع الخاص وازدياد القروض رغم أن التنامي السريع لحجم أجور القطاع العام قد زاد العجز في الميزانية بشكل بالغ. ووفقا للبنك الدولي فإن الوضع المالي الآن لا يمكن تحمله. وبالرغم من ذلك يستمر التوظيف من جانب السلطة الفلسطينية بالارتفاع مع إدماج نحو ٤ ٠٠٠ مقاتل ضمن قوات الأمن. ووفقا لمنظمات أمن السلطة الفلسطينية فإن نحو ثمانية إلى عشرة آلاف موظف صنفوا بأنهم ''غير منتجين''. وتقدر حسابات صندوق النقد الدولي العجز المالي المتوقع، العائد أساسا لزيادات تكلفة الأجور، بأنه يتجاوز ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦[٥٠].

---

(٥٠) صندوق النقد الدولي: تطورات الاقتصاد الكلي والتوقعات في الضفة الغربية وغزة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما وردت في مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(٥١) البنك الدولي ''التطورات الأخيرة في الضفة الغربية وغزة'' (حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

(٥٢) البنك الدولي ''التطورات الاقتصادية الأخيرة والآفاق المتوقعة'' (١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦).

(٥٣) البنك الدولي، الاقتصاد الفلسطيني وتوقعات إنعاشه، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما وردت في مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦٨ - وبالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد أفاد المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات والبنك الدولي باستمرار المستويات المرتفعة من الفقر. ورغم اختلاف الإحصاءات المتاحة، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الفقر بنسبة ٦٢ في المائة من السكان[٥٤]. وتطور الفقر في عام ٢٠٠٥ في الأرض الفلسطينية المحتلة بطرق ملحوظة هي: أولا، تزايد الكثافة الجغرافية للفقر، بمستويات أعلى سجلت في قطاع غزة؛ وفي المناطق الجنوبية من الضفة الغربية (منطقة الخليل) وفي المناطق الشمالية من الضفة الغربية (منطقة جنين). ثانيا، ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء مما يبين عجز السوق عن كفالة التوزيع العادل للثروة. ثالثا، ازداد عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في ''فقر مدقع'' خلال عام ٢٠٠٥ (أي في مستوى من الاستهلاك اليومي دون ١,٦ دولارا في اليوم)[٢٥].

٦٩ - ويوحي النمو الاقتصادي الثابت مع المعدلات المستمرة وربما المتزايدة من الفقر أن النمو وحده لم يكن كافيا لتخفيف أو قلب الآثار المتراكمة للصراع. ويبدو أن هناك عدة عوامل مسؤولة عن إضعاف التأثيرات الايجابية للنمو خلال فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وهي تتضمن الآثار المباشرة والمتراكمة للإغلاقات المشددة، التي واصلت تقييد التنقل التجاري وانتقال الأفراد؛ وبذلك قطعت أوصال الروابط الاقتصادية القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما عقد الوصول إلى العمالة والأسواق والخدمات[٢٥].

٧٠ - يبين الانخفاض العام في مستويات الإيرادات انخفاض مستويات استهلاك الأسر المعيشية، بالأخص، لا على سبيل الحصر، بين أولئك الذين انتقلوا من العمالة في إسرائيل إلى أنشطة ذات أجور أدنى في الأرض الفلسطينية المحتلة. كذلك يساهم استنفاذ الأصول وخيارات الاقتراض منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في زيادة فقر أعداد واسعة من الأسر المعيشية الباحثة عن سبيل لمواجهة انخفاض الإيرادات، وازدياد انعدام الأمن الوظيفي أو الخسارة الكاملة للوظائف والإيرادات[٥٥]. وقد عوض توفير المساعدة في الحالات الطارئة هذه الخسائر بدرجة كبيرة.

٧١ - واستمر القطاع الخاص في التوسع. فقد توسع حجم الائتمان في القطاع الخاص بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، لكنه بقي أقل منه في بلدان المنطقة الأخرى[٥٠].وأدى

---

(٥٤) مكتب منسق الشؤون الإنسانية ''الجديد في الشؤون الإنسانية - أزمة إنسانية ناشئة'' (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) (www.ochaopt.org).

(٥٥) البنك الدولي والمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، فقر مدقع وسط أزمة اقتصادية (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

النمو في أنشطة[٥٥] القطاع الخاص، في هذا الجو من الأزمة المالية، إلى ضخ سيولة كبيرة في شرايين الاقتصاد[٥٣].

٧٢ - ولا تزال الإغلاقات تشكل عائقا كبيرا للإنعاش الاقتصادي. مع ذلك، فوفقا للبنك الدولي، صار الوضع قابلا للتوقع بصورة متزايدة، مما يتيح المجال لأقلمته. كما أن النمو الاقتصادي في إسرائيل زاد الطلب على الصادرات الفلسطينية. وزاد عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من التحويلات المالية بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤[٥٣]. مع ذلك، فإن سرعة النمو الاقتصادي التي شوهدت منذ عام ٢٠٠٣ تؤدي إلى افتراض أن معدلات الدخل الفردي قد لا تعود إلى المستويات التي كانت عليها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قبل عام ٢٠١٢[٥٦].

وضع المرأة

٧٣ - من الناحية التاريخية كانت المرأة الفلسطينية مساهمة ضعيفة في قوة العمل. مع ذلك، قامت النساء بشكل تقليدي بدور أساسي في الإنتاج الزراعي. ومع خسارة الأرض لإسرائيل تأثرت المرأة الفلسطينية بصورة مزدوجة من خلال خسارة المصدر الحيوي للإيراد وخسارة دورها كمنتجة اقتصادية. وانخفضت حركة المرأة نتيجة تأثرها بالجدار الحاجز إلى نحو ٨٥,٧ في المائة في الجزء الغربي من الجدار، و ٦٣,٣ في المائة في الجزء الشرقي منه[٥٧]. وبلغ معدل مساهمتها قبل أزمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ نسبة ١٥,٨ في المائة، لكن قوة العمل للمرأة انخفضت مع الإغلاقات والحواجز الإسرائيلية إلى نسبة ١٠,٥ في المائة[٥٨].

ثالثا - الجولان السوري المحتل

٧٤ - في عام ٢٠٠٥ قدر عدد السكان العرب في الجولان السوري المحتل بـ ٤٠٠ ١٨ نسمة. وأدمج السكان العرب بشكل تام في شبكات تقديم الخدمات القانونية والإدارية والاجتماعية الإسرائيلية. واختار نحو ١٤ في المائة الجنسية الإسرائيلية[٢٥].

٧٥ - وتبلغ المساحة الإجمالية للجولان السوري تحت الاحتلال الإسرائيلي ١,١٥ مليون دونما (١٥٠ ١ كيلومترا مربعا). ويعتبر حوالي مليون دونم صالحا كمراعٍ. وفي الوقت

(٥٦) البنك الدولي ''الاقتصاد الفلسطيني والوضع المالي للسلطة الفلسطينية'' (١ شباط/فبراير ٢٠٠٦).

(٥٧) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، ''أثر التدابير الإسرائيلية على الظروف الاقتصادية للأسر المعيشية الفلسطينية'' (٢٠٠٤، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه).

(٥٨) منظمة العفو الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: الصراع، والاحتلال والنظام الأبوي: المرأة تتحمل العبء، (٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥).

الراهن، يستعمل الإسرائيليون نحو ٠٠٠ ٥٠٠ دونم للمواشي، بينما أعلن عن تخصيص ٠٠٠ ١٠٠ دونم كمحميات طبيعية. أما الباقي (٠٠٠ ٤٠٠ دونم) فهو مناطق عسكرية مغلقة. وتقسم الأراضي الزراعية بين السكان العرب السوريين والمستوطنين الإسرائيليين الـ ٠٠٠ ٢٠؛ ففي حين يستطيع العرب السوريون الوصول إلى نحو ٠٠٠ ٢٠ دونم، يصل المستوطنون الإسرائيليون إلى نحو ٠٠٠ ٨٠ دونم[٥٩]. ورغم أن السكان العرب والإسرائيليين متساوون عددا، فقد أُبلغ أن المستوطنات الإسرائيلية تستفيد من كمية غير متكافئة من الموارد المائية للأغراض المترلية والزراعية.

٧٦ - وفي عام ٢٠٠٥، كان المستوطنون الإسرائيليون يشغلون ٣٣ مستوطنة منها ٢٧ مستوطنة زراعية بصورة رئيسية. ويبيع المستوطنون الإسرائيليون منتجاتهم من النبيذ ولحم البقر والتفاح والكرز والمياه المعدنية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير الإسرائيلية[٦٠]. وتركز المستوطنات الأخرى على الصناعة والسياحة (وتشمل مرفقين سياحيين على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبريه). بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ مستوطنتا قصرين وبني يهودا بمناطق صناعية[٢٥].

٧٧ - بشكل عام لا يمكن للسكان العرب في الجولان السوري المحتل السفر إلى الجمهورية العربية السورية لزيارة أفراد الأسرة الموجودين على الطرف الآخر من الخط الفاصل، و لقد عانوا مع الزمن من التقييدات المتزايدة على استعمال الأرض نتيجة القيود العسكرية والبيئية التي تفرضها إسرائيل بتقسيم المناطق. وخسر عدد من السكان العرب السوريين مساحة هامة من الأراضي التي تستعمل تقليديا كمراعٍ. وأدى ذلك إلى تغيير نماذج الإنتاج والتجارة واستعمال الأراضي ضمن مجتمع ريفي ورعوي بشكل تقليدي.

٧٨ - تتألف القوة العاملة للسكان العرب في الجولان المحتل من نحو ٥٠٠ ٦ عامل، يعمل نحو ٧٥٠ منهم في الخدمات المحلية. و٢٠٠ ٣ يعملون في إسرائيل في الزراعة والبناء. ونحو ٤٠ في المائة من إجمالي القوة العاملة عاطلة عن العمل[٦١].

٧٩ - وتعتمد تجارة المنتجات الزراعية، وبالأخص التفاح وزيت الزيتون والعسل وغيرها من منتجات البستنة، بشكل رئيسي على الأسواق الإسرائيلية، مع تصدير نسبة مئوية صغيرة

---

(٥٩) مساهمة من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة http://english.golan.org.il/vaad/efacts.asp.

(٦٠) انظر http://www.golan-marsad.org/default.asp?sn=9#a28.

(٦١) مقابلة مع المرصد - منظمة غير حكومية، مجدل شمس، ورد في مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من فائض إنتاج التفاح كل سنة إلى الجمهورية العربية السورية بتيسير من لجنة الصليب الأحمر الدولية[٦٢]. وبدأ تصدير محصول عام ٢٠٠٦ من التفاح في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. وخلال فترة أربعة أسابيع سيعبر نحو ٤٠٠ طن متري خط المراقبة[٢٥].

٨٠ - وصار السكان العرب يعتمدون على المنتجات الزراعية الإسرائيلية وجزئيا على منتجات المستوطنات (بالأخص في مجال منتجات الألبان). وانخفض الإنتاج من الحيوانات الحية و تجارتها بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٦٧. أما الفرص المحلية في قطاع البناء فلا تزال محدودة نتيجة القيود المفروضة على الإسكان[٢٥].

٨١ - فرضت إسرائيل نظامها التعليمي في الأرض السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ باستبدال المناهج السورية. وتقدم ست مدارس ابتدائية وثلاث مدارس للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي ومدرستان ثانويتان التعليم للمجتمع المحلي من العرب السوريين. ومنذ ١٩٨٧، قام وفدا لجنة الصليب الأحمر الدولية في دمشق وتل أبيب بتيسير مرور ما معدله ٤٠٠ طالب كل سنة عبر الخط الفاصل للدراسة في الجامعات السورية[٢٥]. وخلال عام ٢٠٠٥، سلمت لجنة الصليب الأحمر الدولية التفاصيل الإدارية لعدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الحجاج (من رجال الدين فقط) الراغبين في زيارة الأماكن المقدسة في الجمهورية العربية السورية مرة في السنة. كذلك قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بتيسير عدة أعراس لعرسان من كلا طرفي الخط الفاصل، بما فيه خمسة من هذه الأعراس في عام ٢٠٠٥[٦٣].

٨٢ - كما أن المجتمع المحلي العربي يمول ويدير خمسة عيادات صحية في الجولان المحتل، التي تقدم خدمات صحية أساسية للأمهات ولحديثي الولادة، بما فيها اللقاحات. إضافة إلى ذلك تمول وزارة الصحة الإسرائيلية عيادة صحية أساسية يديرها المجتمع المحلي العربي السوري. ويقع أقرب مستشفى للإحالة على بعد ٣٠ دقيقة بالسيارة من المجتمعات المحلية العربية في الجولان المحتل، داخل إسرائيل. وتقع الخدمات المتخصصة على بعد ٧٠ دقيقة بالسيارة داخل إسرائيل. وهناك ثلاث سيارات إسعاف مجهزة بصورة كاملة في منطقة الجولان المحتل، اثنتان في مجدل شمس وواحدة في بقعاثا. وعند الضرورة يعالج المرضى داخل المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل[٢٥]. وتضع لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية خططا لبناء مرفق استشفاء يضم ٣٠ سريرا للمجتمع المحلي[٢٥].

---

(٦٢) مقابلة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجدل شمس، ورد في مساهمة مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(٦٣) مقابلة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في القدس، وردت في مساهمة مكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٨٣ - وما زالت الألغام الأرضية تشكل خطرا على المجتمعات المحلية العربية في الجولان المحتل. وتبين دراسة بحثية ميدانية أن ٦٦ من السكان العرب عانوا من حوادث الألغام الأرضية منذ ١٩٦٧، منهم ١٦ أدت إصاباتهم إلى الوفاة. وتشير البيانات أن بين ٥٠ ضحية باقية على قيد الحياة، ٨٦ في المائة (٤٣ ضحية) هم دون سن ١٨ سنة. وأن ثمانية من بين الـ ١٦ مصابا بإصابات أدت إلى الوفاة، هم دون سن الـ ١٨ سنة[٢٥].

رابعا - استنتاجات

٨٤ - إن فض اشتباك إسرائيل في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية زاد إمكانية الانتقال من جديد باتجاه الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي.

٨٥ - وحصل فض الاشتباك بسرعة وبطريقة سلمية. ونما الاقتصاد في عام ٢٠٠٥ بنحو ٦ في المائة للسنة الثانية على التوالي. وانخفضت البطالة بنسبة ٣ في المائة عن السنة الفائتة. ووقع الطرفان اتفاق الوصول والتنقل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بما يؤمن نظام المرور من قطاع غزة إلى مصر وتأمين المستوى الأدنى من صادرات السلع الأساسية من قطاع غزة. مع ذلك، فإن هذه المكاسب لا تكفي لإيقاف أو قلب انخفاض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تظهر الكرب المستمر لعدد كبير من الفلسطينيين، والذي يزداد عمقا في بعض الحالات. فخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٦، أغلقت معابر نقل البضائع بين قطاع غزة وإسرائيل لأكثر من ٥٠ في المائة من الوقت[٦٤]. وبقيت معدلات الفقر مرتفعة نتيجة انخفاض مستوى الإيرادات، وارتفاع أسعار الخبز والنقل، والنمو الديمغرافي المرتفع والتوزيع غير العادل للثروة بشكل متزايد.

٨٦ - وبالرغم من إزالة الإغلاقات الداخلية في قطاع غزة، أُحكمت إغلاقات الضفة الغربية، بعد تخفيفها لأشهر عديدة، في أواخر هذه السنة. وبرزت أزمة مالية حالية في نهاية عام ٢٠٠٥، مما أثار شكوكا بالغة بشأن قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزامات في دفع أجور القطاع العام عن الأشهر الأولى من السنة الجديدة.

٨٧ - كما أن الانتخابات المقررة في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة على السواء تعني أن أي من الطرفين ليس في وضع يستطيع فيه التعهد بالتزامات سياسية مهمة خلال عام ٢٠٠٦. من ناحيته أبلغ المجتمع الدولي نيته في إرجاء التزامات التمويل الإضافي للأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ومع

(٦٤) مكتب منسق الشؤون الإنسانية، تقرير عن الوضع في قطاع غزة، (٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦) (www.ochaopt.org).

ذلك فقد تقرر عقد مؤتمر رئيسي لإعلان التبرعات، يهدف إلى رفع التمويل الدولي للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني إلى ٣ بليون دولار في موعد غير مؤكد في أيار/مايو ٢٠٠٦، مما يشهد بأن المانحين يأملون بإنشاء بيئة مؤاتية لإنعاش اجتماعي واقتصادي ومؤسسي خلال السنة القادمة.